

المنظمة المصرية لحقوق الإنسان

جمعية مشهرة برقم ٥٢٢٠ لسنة ٢٠٠٣
المنظمة تتمتع بوضع استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة



من فتح السجون ليلة جمعة الغضب ومن قتل اللواء البطران... سؤال يطرح نفسه؟ المنظمة المصرية لحقوق الإنسان

٢٠١١/١٠/١٧

تعمل المنظمة المصرية لحقوق الإنسان منذ اندلاع ثورة الخامس والعشرين من يناير على رصد كافة الانتهاكات والتجاوزات التي حدثت أثناء الثورة، وأوفدت العديد من لجان تقصي الحقائق في العديد من القضايا التي شهدت انتهاكاً لحقوق الإنسان.

وقد أولت المنظمة لموضوع السجون أهمية خاصة وخاصة بعد مقتل أحد رجال الشرطة الشرفاء وهو اللواء محمد البطران، والذي رفض بشكل جلي هروب أي من السجناء منعا لتهديد الأمن العام في البلاد، وهنا تطرح المنظمة بدورها سؤال رئيسي في هذا التقرير وهو من فتح السجون المصرية في فترة الثورة، ومن قتل اللواء محمد البطران، فهل كان هناك أوامر بقتله.

وعليه أوفدت المنظمة بعثة تقصي حقائق إلى عدد من السجون التي شهدت اقتحام وذلك أثناء ثورة الخامس والعشرين من يناير، لتوثيق وقائع هروب العديد من السجناء، وذات الأمر في واقعة مقتل اللواء محمد البطران وكذا تعامل النيابة مع قضية البطران ومقابلة أفراد أسرته للوقوف على ما لديهم من مستندات حول واقعة مقتله وهي أمور نرى أنها تساهم بشكل أساسي في استجلاء الحقيقة الكاملة للوقوف عليها وطرحها للرأي العام بكل شفافية، فضلا عن الإطلاع على بعض المقاطع التي بثتها وسائل الإعلام وخاصة الإلكترونية وبعض مواقع الانترنت (YouTube) لعملية هروب السجناء من السجون المصرية والتي كان أكثرها انتشارا بسجني أبو زعل والقطا، بالإضافة لمقاطع توثيق أحداث وشهادات حية لعدد من الأفراد والسجناء .

وبشكل عام؛ فقد شهدت البلاد في أعقاب يوم ٢٨/١/٢٠١١ (جمعه الغضب) انسحاب قوات الشرطة من أماكن خدمتهم مما أدى بشكل أساسي إلى حدوث حالة من الانفلات الأمني نتج عنها بشكل أساسي إنتشار أعمال العنف والبلطجة، فضلا عن فتح السجون على مصراعيها واقتحام أخري مما أدى في مجمله إلى خروج ما يقرب من عشرين ألف سجين من تلك السجون وهي أمور ساهمت في مجملها إلى تفاقم الأوضاع الأمنية في البلاد، حيث انتشرت موجة من العنف والسرقة، وعليه هرع العديد من المواطنين إلى تكوين لجان شعبية لحماية الممتلكات العامة والخاصة على حد سواء.

فقد شهدت السجون مجموعة من الاضطرابات مثل طره وغيرها والتي أصابتها الفوضى، وقام المساجين بأعمال شغب ليل الجمعة ٢٨ يناير، بعد انسحاب قوات الأمن حتى أنه لم يتبق أحد في موقعه، وقد أدى هذا إلى حالة تمرد داخل السجون مما أدى إلى مقتل عدد من المساجين، وفرار البعض الآخر، فضلا عن الاستيلاء على بعض مخازن الذخيرة. كما تم رصد إقتحام بعض السجون من قبل عناصر مسلحة ملثمين مستهدفين الإفراج عن أشخاص بأعينهم وقاموا بإقتحام السجون بعد تبادل إطلاق النار مع قوات حراسة تلك السجون.

كما رصد في أعقاب نجاح ثورة ٢٥ يناير وقبل تنحي الرئيس السابق وفي أعقاب تنحيه حالات عصيان لبعض نزلاء السجون للتعليمات وقيامهم بالدخول في إضراب عن الطعام إحتجاجاً على سوء المعاملة أو نتيجة لعدم الإفراج عن العديد منهم ممن كانوا معتقلين نتيجة لتطبيق قانون الطوارئ بالرغم من وعد الحكومة بإخلاء سبيلهم.

وقد انتشرت الشائعات بين المواطنين بأن فتح السجون جاء ضمن مخطط موضوع من أجل إثارة الفرع بين المواطنين وهو ما دفع المنظمة المصرية لحقوق الإنسان إلى تضمين بلاغها المقدم للسيد المستشار النائب العام ضد وزير الداخلية السابق حبيب العادلي هذا الإتهام بأن الإنسحاب تسبب في فتح السجون من أجل إجراء التحقيق اللازم في هذا الصدد لإجلاء حقيقة الأمر.

وهنا يمكن القول أن واقعة فتح السجون على مصرعيها يفتح الباب أمام العديد من التساؤلات الأساسية التي يجب الإجابة عليها بشكل أساسي في مرحلة ما بعد الثورة حول المتسبب الرئيسي في واقعة اقتحام السجون المصرية أو فتحها لخروج هذا العدد الهائل من السجناء وما أدى إلى انتشار أعمال العنف والبلطجة وعدم شعور المواطن بالأمان وهي أمور مازلنا نلمسها حتى وقتنا هذا، وكذا فهناك أمراً آخر لا يقل خطورة عن هذا الأمر ألا وهو مقتل اللواء محمد البطران رئيس مباحث قطاع السجون بوزارة الداخلية الذي استشهد في أحداث سجن القطا الجديد بتاريخ ٢٩ يناير، بعد رفضه بشكل أساسي فتح السجون لخروج المساجين وبالتالي إحداث نوع من الفوضى داخل المجتمع المصري.

وعليه ننطلق في هذه التقرير من خلال التركيز على أمرين أساسيين الأول وهو واقعة اقتحام السجون المصرية أبان ثورة الخامس والعشرين من يناير، والثاني هو كشف ملابسات مقتل اللواء محمد البطران وكافة الحقائق في ملف القضية وخاصة في ظل تبادل الاتهامات بين الداخلية وأسرته التي تصر على أن البطران لم يقتل على أيدي السجناء، ولكن النظام السابق أورد التخلص منه كجزء من مخطط تم تنفيذه على أرض الواقع لإشاعة الفوضى في البلاد وبالتالي إجهاض الثورة المصرية في مهدها والقضاء عليها وبالتالي القضاء على أي محاولات للإصلاح أو التغيير في البلاد .

وعليه ينقسم التقرير على النحو التالي:

- أولاً : واقعة اقتحام السجون
- ثانياً : واقعة مقتل اللواء البطران
- ثالثاً : الخاتمة والتوصيات

أولاً: واقعة اقتحام السجون

سادت حالة من التوتر الأمني والتمرد في أعقاب ثورة الخامس والعشرين من يناير في عددا من السجون المصرية، خاصة في ليمان طرة وأبو زعبل والقطا. وذكرت مصادر أمنية أن ثمانية من نزلاء سجن أبو زعبل قتلوا برصاص قوات الأمن وأن ١٢٣ آخرين أصيبوا أثناء محاولتهم الهروب من السجن. فقد تم اقتحام سجن أبو زعبل شديد التحصين في يوم ٢٩ يناير وحدث إطلاق نار مكثف، كما حدث تمرد في عدد من السجون ومنها سجن وادي النظرون على الطريق الصحراوي بين القاهرة والاسكندرية على بعد مئة كلم شمال العاصمة المصرية، وسجن أبو زعبل أحد السجون الكبيرة في شرق القاهرة، وسجن الفيوم.

وهنا فقد اختلفت الروايات حول السبب الأساسي في هروب السجناء من السجون، ففي حين أكدت وزارة الداخلية أن هناك تمرد من قبل السجناء للهروب من السجن، وكذا أن هناك عملية اقتحام منظمة للسجون المصرية لتهديب بعض السجناء، في حين جاءت الرواية الأخرى مدحضة تماما لرواية الشرطة والتي تؤكد أن اقتحام السجون جاء بشكل منظم من قبل وزارة الداخلية لإشاعة الفوضى وعدم الاستقرار في البلاد لؤاد الثورة قبل اكتمالها، ويعزز هذا الاتجاه المقاطع التي نشرت على مواقع التواصل الاجتماعي والتي تظهر عدد من أفراد الأمن المركزي يفتحون غرف وعناصر أحد السجون ويطلبون من السجناء سرعة الخروج والعودة لمنازلهم، فضلا عن مقاطع أخرى تتحدث عن قيام عدد من السجناء حاملين متعلقاتهم الشخصية من ملابس وأغطية ويخرجون من أحد السجون في حراسة بعض قوات الأمن المركزي وهم يرتدون الزي الرسمي ويحثون السجناء على سرعة الخروج من السجن وهو يعني بما لا يدع للشك أن السجناء كان لديهم الوقت الكافي لجمع المتعلقات الشخصية، كما أنه في حالة الهياج أو العصيان داخل السجن واحتمال إصابة السجناء بطلقات نارية نتيجة محاولة الهرب لا تترك للسجين فرصة تجميع أو حمل تلك الأغراض.

ونعرض فيما يلي لبعض ما شهدته عدد من السجون المصرية خلال أحداث ثورة ٢٥ يناير:

١. أحداث سجن القطا

تعرض سجن القطا الجديد لعدد من المصادمات بين النزلاء وأفراد الأمن المختصين داخل السجن، وكان بدايتها يوم ٢٥ يناير لعام ٢٠١١، حيث تعرض السجناء لإهمال جسيم من قبل أفراد الأمن والذي تمثل في منع الطعام والشراب والزيارة والأدوية اللازمة عن السجناء وحتى يوم ٢٧ يناير دون مبرر واضح وحبسهم داخل العنابر بدعوى أن الوضع خارج السجن يشوبه عصيان مدني ويلزم توافر الأمن داخل السجون ومنع أي تواتر قد يحدث داخل السجن إلا أن الوضع كان قد زاد من صعوبته تكس الزنازين والعنابر، وتعرض العديد منهم للإعياء الشديد مما دفع السجناء إلى الاحتجاج بغرض الحصول على أدني وضع من الحقوق المعيشية، كما دفع البعض منهم إلى محاولة إجبار إدارة السجن لإخراجهم من السجن حتى تعود الأمور إلى طبيعتها وعودة الأمن، كما أن عدد من السجناء كان يقضي فترة عقوبته التي أوشكت على الانتهاء ولم يتبين بعد هل يمكن الإفراج عنه أو لا

كل تلك الأمور كان بعض منها ناتج عن أسباب تدهور الأوضاع الأمنية داخل السجن وهو الأمر الذي دفع قطاع مصلحة السجون، إلى إيفاد أحد قياداتها الرفيعة وهو اللواء محمد البطران إلى سجن القطا لتهدئة الأوضاع نظراً لسمعته الجيدة واحترامه لأدمية السجناء.

إلا أن الأمور قد ساءت خلال يوم ٢٩ يناير بعد انسحاب قوات الأمن التابعة لوزارة الداخلية وانتشار الفرع والفراغ الأمني في ربوع مصر، مما دفع البعض منهم إلى الرغبة في الخروج من السجن، وعدم تحمل القوة

١٠/٨ شارع متحف المنيل - منيل الروضة- الدور العاشر

تليفون : ٢٣٦٣٦٨١١ (٠٢) - ٢٣٦٢٠٤٦٧ (٠٢)

فاكس : ٢٣٦٢١٦١٣ (٠٢)

EMAIL : eoht@link.com.eg

www.eoht.org

الأمنية داخل السجن للتعامل مع الموقوف، حيث أن أعداد السجناء في السجن بلغ ٤٠٠٠ سجين، وبالفعل اندلعت المصادمات داخل السجن على هذا النحو والتي راح ضحيتها ٣٤ سجيناً، بالإضافة إلى مقتل اللواء البطران خلال الأحداث.

وقد تلقت المنظمة في هذا الأثناء شكوي من أسر عدد من النزلاء أفادت بأنه بتاريخ ٢٩/١/٢٠١٠ فوجئ النزلاء بتعرضهم لعدد من الانتهاكات والتي تمثلت فيما يلي:

- الاعتداء البدني بالضرب ببعض الأدوات .
- إطلاق الرصاص الحي باتجاه النزلاء.
- إطلاق القنابل المسيلة للدموع بكثافة.
- منع الطعام والشراب عن النزلاء لعدة أيام.
- حبسهم دون السماح لهم بالخروج من الزنازين.
- منع الزيارة عنهم.
- منعهم من تلقي أية رعاية صحية.

وهو ما نتج عنه وفاة عدد من السجناء وإصابة العشرات، هذا وأكدت أسر النزلاء أن تلك الانتهاكات استمرت لفترة عقب ذلك بدعوى محاولة النزلاء للهروب من السجن كما تم في السجون الأخرى خلال الاحتجاجات.

وبتاريخ ٢٦/٣/٢٠١١ حوالي الساعة مساءً، قام نزلاء أحد عنابر سجن القطا الجديد بأحداث شغب مطالبين بالإفراج بنصف المدة تنفيذاً لما تداولته وسائل الإعلام من تصريحات منسوبة للسيد اللواء وزير الداخلية، مما جعل السجناء يندفعون تجاه باب العنبر الرئيسي في محاولة للهروب، وتم تحذيرهم من قبل قوات الأمن ولم يتراجعوا. واضطرت القوة المكلفة بحراسة السجن إلى إطلاق أعيرة نارية في الهواء، وتمت السيطرة على الموقوف، وأسفرت هذه المواجهات عن إصابة اثنين من السجناء وهما "سيد.س.م"، و"فرج.ح.م"، وتم نقلهما للمستشفى لتلقي العلاج اللازم.

٢. أحداث سجن الأبعديّة

قامت المنظمة بإيفاد بعثة لتقصي حقائق لدراسة الأوضاع في سجن الأبعديّة بدمهور^(١) والوقوف على حقيقة الأحداث التي شهدتها السجن، حيث تمكنت البعثة من الحصول على المعلومات الأتية من بعض أهالي السجناء المحتجين المتواجدين بالقرب من السجن.

وبداية الأحداث تعود إلى تاريخ ١/٣/٢٠١١، حيث فوجئ نزلاء السجن بعودة رئيس مباحث السجن السابق ويدعى (س.ز) الذي كانوا يتضررون منه لسوء معاملته للسجناء وقاموا بتقديم أكثر من شكوى ضده في أعقاب ثورة ٢٥ يناير إلى أن تم إخطار السجناء بنقله إلا أنهم فوجئوا بعودته مرة أخرى وحال عودته شرع في إساءة

(١) سجن الأبعديّة: يقع على بعد نحو ٥ كيلو متر من مدينة دمنهور إحدى مدن محافظة البحيرة داخل حيز زراعي.

معاملة عدد من نزلاء السجن والتكثيف بهم وذلك وفقا لما جاء بشكاوى ذوي السجناء لبعثة المنظمة وجاء بها أن تلك الاعتداءات تمثلت في:

- منع الطعام والشراب لعدة أيام.
- قطع الكهرباء عن العنابر
- حبسهم دون السماح لهم بالخروج من الزنازين.
- الاعتداء البدني.
- إطلاق القنابل المسيلة للدموع داخل العنابر.
- إطلاق الرصاص الحي بإتجاه النزلاء داخل العنابر وخارجها.

وهو ما أدى إلى ثورة السجناء احتجاجاً على عودة رئيس المباحث المذكور ومعاونوه للسجن مرة أخرى ثم سمعوا دوى إطلاق نار فتردد أن حرس السجن أطلقوا رصاصه حية استقرت في رأس أحد السجناء ويدعي هشام أبو طالب فثاروا مرة أخرى مرددين هتافات وشعارات ضد الضابط، حيث فوجيء السجناء وهم بداخل الزنازين بإطلاق قنابل مسيلة للدموع ورصاص مطاطي، ثم قام أحد أفراد حرس السجن بالمرور سريعا على الزنازين وفتحها فجرح عدد منهم بالخارج متجهين إلى ساحة السجن ومكتب المأمور إلى أن سارع حرس السجن وضباطه بإطلاق ذخيرة حية بشكل عشوائي عليهم من مكان مرتفع ونتج عن هذه الأحداث وفقا للمصادر والتقارير الطبيه الرسميه بمستشفى دمنهور العام، حيث وصل عدد المصابين فيها إلى ١٢ نزيل و 2 من ذويهم أثناء زيارتهم و ٤ قتلى وهم:

1. صبري علي عبد الحميد - ٤٠ سنة سجين - دخول طلق ناري من الظهر وخروج من البطن وجروح مهتكة بالبطن والصدر والحوض
2. محمد محروس أحمد- سجين-طلق ناري دخول من الصدر وخروج من الظهر ورش وجروح متعددة بالجسم وطلق بالبطن وجروح من أسفل الظهر.
3. محمود عبد المنعم سليمان
4. هشام مصطفى أحمد-٤٢ عريف شرطة- دخول بطلق ناري من الكتف الأيسر وخروج من الرقبة ونزيف بالجمجمة والمخ وجرح رضي مهتك أعلي العين اليمني رش بالصدر.

وفيما يلي أسماء بعض المصابين وإصاباتهم وكالتالي:

1. كمال أنور سعد -٣٠ سنة - طلق ناري بالقدم اليسرى واشتبه كسر عظام القدم اليمنى.
2. أحمد محمود عبد الهادي - ٤٢ سنة - جروح رضية بالفخذ الأيمن ودخول رش بالجانب الأيسر من الصدر وتركيب أنبوب صدر.
3. تامر محمد عبد الحافظ -٢٢ سنة مجند - إصابة برش بالوجه والرقبة.
4. حسام عبد الرازق عبد العزيز-٣٨ سنة - طلق ناري رش بالصدر والظهر

5. محمد السيد أبو علو ٢٣ سنة- طلق نارى رش بالصدر والعين والقدم اليمنى
6. هيثم على محمد طاهر -٢٣سنة- طلق نارى رش بالركبة اليمنى من الخلف
7. فتح الله عاشور فتح الله -٣٧سنة - طلق نارى رش بالظهر والقدم الأيمن
8. عادل محمود أحمد - ٣٥سنة- طلق نارى رش بالساعد الأيسر
9. محمد أحمد حمودة - 29سنة - طلق نارى
10. طارق مصطفى صلاح - 29سنة - طلق نارى

٣. أحداث سجن أبو زعبل ٢٠١١/١/٢٩

أوفدت المنظمة المصرية بعثة لتقصي الحقائق حول أحداث سجن أبو زعبل ، وقد قابلت البعثة عدداً من الأهالي وبعض العاملين بالمنطقة الصناعية القرييين من السجن، وسمعت اللجنة منهم روايات عديدة متشابهة إلا أن الرواية التالية كانت حاملة لكل ماحدث من وجهه نظر البعثة، فقد قابلت اللجنة بعض الشباب، وعندما شرعت فى سؤالهم عما حدث تفصيلا قال أحد الشباب" أنه فى يوم السبت الموافق ٢٩ يناير وقبل فرض حظر التجوال بحوالى ساعة، وردت بعض الأنباء عن التعامل بشده وحزم مع من يخترق حظر التجول فلم أستطع التوجه إلى منزلي مباشرة، وقام أحد زملائي والمقيمين بمنطقة أبو زعبل باستضافتي لحين استطاعتي التوجه إلى منزلي، وقد توجهت معه إلى منزله وكانت أصوات إطلاق النار فى محيط منطقته أبو زعبل لم تنقطع وكنت على مقربة أقل من ثلاثة كيلو مترات من المنزل، وكنا نسمع أصوات قنابل تنفجر، ونحن نسير فى الشارع باتجاه المنزل شاهدنا مجموعه من الناس تتجمهر وأصوات بكاء وعويل، وبالسؤال عن السبب اتضح أن أحد الصبييه وعمره حوالى ١٧ سنة كان يقف على الضفة الأخرى من ترعه الاسماعيليه وفى مواجهه السجن لمشاهدة ما يجرى فأصابته طلقة طائشة فى رأسه فمات على الفور، وكان المتجمهرين من أهله وأقاربه" مشيراً إلى أن " ما حدث بالضبط فى سجن أبو زعبل هو أن جماعات من بدو سيناء وبعد أن استطاعوا فى حربهم مع الشرطة فى سيناء القضاء على قوات الشرطة هناك ولم تتحقق مطالبهم فى الإفراج عن أقاربهم من المسجونين فى ليمان أبو زعبل، فقد قدموا من رفح والعريش فى سيارات كبيرة وبأعداد كبيرة ومعهم من الأسلحة والذخائر مايفى بالمهمة التي قدموا من أجلها" ، وقد شهدتهم " يقومون بإنزال ما لا يقل عن اثنا عشر صندوقاً من الذخيرة، وقاموا بمهاجمة السجن من أجل تحرير ١٧٠ سجين سيناوى، وقد استطاع هؤلاء القضاء على حرس السجن بعد معركة دامية ثم قاموا باستقدام جرافه (لودر) وقاموا بخلع بوابه السجن وهدم السور ومن ثم فتح الزنازين وأخذ سجنائهم، ثم ركبوا باصات كبيرة أستأجروها لهذا الغرض حوالى ٦ باصات فى طريق عودتهم إلى سيناء، وقد توجه الأهالي إلى منطقته السجن وكان معهم عدد من الشباب.

حيث أكد الشاهد أن رائحة الموت تعيق المكان، وصرخات الأنين تصم الأذان، وللأمانة فقد سطر أهالي أبو زعبل ملحمة فى الشهامة والبطولة والوطنية، فقد قام الأهالي بالقبض على جميع السجناء ممن تبقوا وحاولوا الفرار، إلا أنهم تركوهم بعد ذلك لعدم قدرتهم على التواصل مع أي سلطه لتسليمهم وبعد أن طهروا المنطقة منهم وتأكدوا من عودتهم إلى بلادهم، قاموا بنقل الجثث والمصابين إلى داخل مدينة أبو زعبل وبالتحديد فى مسجد النور المجاور لمحطة القطار، وقاموا بقياده سيارات الداخلية وأوقفوها بجانب المسجد، واستطاعوا الإمساك ببعض الخيول والكلاب التي فرت من داخل السجن وربطوها فى الأشجار المحيطة بالمسجد، واستطاعوا القبض على بعض اللصوص ممن توجهوا إلى السجن لسرقه محتوياته، وتم تجميع جميع المحتويات من موبيليات

وكابلات كهربائيه وكشافات إضاءه كبيره وكاميرات للمراقبة وثلاجات وأبواب حديدية... الخ، وقام الأهالي وعبر مكبرات الصوت بالمساجد باستدعاء الأطباء من أهالي أبو زعبل وأقاموا مستشفى داخل المسجد لعلاج المصابين، وطالبوا الأهالي عبر مكبرات الصوت بإحضار كل ما لديهم من أدوية فى البيوت، وقد فتح الصيدالنه أبواب الصيدليات وتبرعوا بالكثير من الأدوية، وأقام الأهالي سرادقا خارج المسجد وضعوا فيه جثث الضحايا من ضباط ومجندين ومساجين، وقد رأيت بنفسى عدد ١٣ جثه فى الوقت الذى كانت فيه عشرات الجثث لا تزال تأتى فى الطريق، وقد بقيت فى منطقته أبو زعبل حتى الساعة السادسة من صباح اليوم التالى أشارك الأهالي فى نقل محتويات السجن بسيارته كما كنا نخرج بفوج من السيارات فى مطارده سيارات اللصوص التى تحاول السرقة من محتويات السجن والهرب بها، وبعضها كانت سيارات الشرطة ماركة تويوتا، حيث قمنا بإقامه كمين مكان كمين الشرطة على طريق الاسماعيليه الزراعى أمام كوبرى أبو زعبل على ترعه الاسماعيليه والموازى لكوبرى مسطرد، وقمنا بتفتيش جميع السيارات الملاكي والأجرة والنقل التى تمر على الطريق والتي تدخل أو تخرج من المنطقة، وكانت بعض السيارات عندما ترى الأهالي من بعيد تحاول العودة والفرار فكنا نطاردها".

وأضاف شاهد آخر فى روايته أنه سمع مشاورات بين الأهالي عن كيفية التعامل مع هذا الموقف، هل يتم دفن تلك الجثث؟ هل يتم الاتصال بالقوات المسلحة لتسلمهم؟ فكان الرأى أن يتم الاتصال بالقوات المسلحة، لكن الرقم الذى أعلنته القوات المسلحة للأهالي للإبلاغ من خلاله عن أى حالات وهو ١٩٦١٤ لا يجيب، وهنا حاول الأهالي الاتصال بقوات النيل التى كانت تتلقى الاتصالات للإبلاغ عن حالات النهب والسرقة لتوجيه القوات المسلحة إليها فكانت الخطوط جميعها مشغولة، فكان الرأى بتفتيش الجثث لمحاولة العثور على كارنيهات توضح هوية أصحابها وعلى أن يتم تصوير الجثث بكاميرات الموبايل قبل دفنها، وأن يتم إرفاق الصورة بالكارنيه وتسليمها بعد ذلك للجهات المختصة.

كما شهد أحد أهالي السجناء ويدعى محمد عبد الرحيم محمود السعدنى بتاريخ ٢٠١١/١/٢٩ قيام عدد من الضباط والمخبرين بفتح أبواب سجن أبو زعبل وأمروا المساجين بالهرب فرفض نجله مصطفى محمد عبدالرحيم السعدنى الهروب، فأمر الضابط (أ.ش) بإطلاق الرصاص عليه مما أدى لإصابته برأسه ووفاته وأن هذه الواقعة شاهدها وأبلغه بها سجين آخر بذات السجن اسمه مصطفى محمود عطية هرب ثم قام بتسليم نفسه وهو مسجون حاليا بسجن طنطا.

كما تلقت المنظمة شكوى من السيد /عبد العزيز بكرى المحامى وكيلا عن أسر الشهداء (أحمد خالد محمد مرسى - إسماعيل عاطف إسماعيل محمد حسن) والذين لقيا حتفهما بالقرب من سجن أبو زعبل وكانت شهادته كالتالى" أنه فى يوم ٢٠١١/١/٢٩ فى تمام الساعة الثالثة مساء أثناء اقتحام سجن أبو زعبل كون شباب أبو زعبل بكفر عيبان لجان شعبيه للحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة ومن ضمن هذه الممتلكات مكتب بريد كفر عيبان بأبو زعبل البلد وقام مجموعه من البلطجيه بسرقة سلاح ميري من سجن أبو زعبل أثناء اقتحامه وقاموا بالتهجم على أهالي أبو زعبل وخاصة مكتب البريد بكفر عيبان لسرقة الأموال المتواجده به فتصدي لهم مجموعه من الشباب المكونين للجان الشعبيه من هؤلاء الشباب الشهيد أحمد خالد محمد مرسى المقيم بأبو زعبل البلد ش صف النخل بجوار مكتب بريد كفر عيبان والشهيد إسماعيل عاطف إسماعيل محمد حسن المقيم بأبو زعبل البلد بجوار مكتب بريد كفر عيبان، وتم عمل المحضر اللازم بتاريخ ٢٠١١/٢/١٦ ، وقد تم نقل المتوفين إلى الوحدة الصحية بأبو زعبل وتم استخراج تصريح المدفن بتاريخ ٢٠١١/١/٢٩ والتقارير يفيد أنهما توفيا نتيجة طلق نارى وبرغم من ذلك قبل استخراج تصريح الدفن تم عمل إقرار بعدم العرض على الطب الشرعى ذلك بسبب الانفلات الأمنى وعدم وجود نيابات لأن النيابة العامة هي الوحيدة الذى تنتدب الطب الشرعى وبعد ذلك قمنا بتحرير المحضر رقم ١٠٦٩ لسنة ٢٠١١ إدارى الخانكة ومعرفة المتهمين فى قتل كلا من أحمد خالد محمد وإسماعيل عاطف إسماعيل والمتهمين هم المتهم الأول أحمد توحيد عبد المنعم وشهرته حمادة وحيد

١٠/٨ شارع متحف المنيل - منيل الروضة- الدور العاشر

تليفون : ٢٣٦٣٦٨١١ (٠٢) - ٢٣٦٢٠٤٦٧ (٠٢)

فاكس : ٢٣٦٢١٦١٣ (٠٢)

EMAIL : eohr@link.com.eg

www.eohr.org

والمتهم الثاني عبد الحميد محمد عبد الحميد صبيح وشهرته عبد الحميد أبو صبيح والمتهم الثالث مصيلحي عارف مصيلحي وشهرته حموده أبو عارف والمتهم الرابع بصفته وزير الداخلية السابق وذلك بسبب انفلات الأمن الداخلي وانسحاب الشرطة من أماكنها.

٤ . أحداث سجن الاستئناف

تلقت المنظمة المصرية يوم الخميس ٢٠١١/٢/١٠ شكوى من أسرة أحد نزلاء سجن الاستئناف تفيد أنه بتاريخ ٢٠١١/١/٣٠ قد توفي كلاً من "محمود خليفة أحمد" و"موسى رمضان" إثر إطلاق ناري عليهم أثناء محاولتهم الفرار من السجن، كما أصيب في تلك الأحداث كلا من "يوسف خلف محمد خلف" ٢٣ عاماً في منطقة اللوح (الكتف والذراع) بأعيرة نارية من قبل حراس السجن، وتم إيداعه بسجن الاستئناف دون أية رعاية طبية.

٥ . أحداث سجن شبين الكوم

بتاريخ ٢٠١١/٤/٩ شهد سجن شبين الكوم أعمال شغب بين نزلاء السجن حيث قام نزلاء عنبر "أ" بكسر البوابة الحديدية اعتراضاً على ترحيل بعضهم إلى سجون أخرى، وقام نزلاء عنبر "ب" بالتشاجر وإشعال النيران في بعض المتعلقات الخاصة بهم احتجاجاً على عدم سماح إدارة السجن لأهلهم بزيارتهم داخل السجون للاطمئنان عليهم. واستطاعت قوات الجيش والشرطة السيطرة على الأوضاع والتعامل مع المساجين بإطلاق أعيرة نارية في الهواء وقنابل مسيلة للدموع ولم تسفر هذه المواجهات عن وقوع قتلى.

ثانياً : واقعة مقتل اللواء البطران

استشهد اللواء محمد البطران رئيس مباحث قطاع السجون بوزارة الداخلية في أحداث سجن القطا الجديد بتاريخ ٢٩ يناير، وأعلن خبر مقتله على التليفزيون المصري على أنه رئيس مباحث سجن الفيوم وأنه لقي مصرعه على أيدي عدد من السجناء أثناء محاولتهم الفرار من السجن، وهي الرواية التي تدحضها أقوال عدد من شهود العيان وتناقضها للسن خلال أحداث الثورة لأنه رفض إخراج السجناء واعترض على تنفيذ خطة - غير مؤكدة - ترمي إلى تحقيق حالة من الانفلات الأمني لم يسبق لها مثيل لنشر الفرع بين المجتمع عن طريق نشر السجناء والخارجين على القانون في الشوارع والمناطق المختلفة .

وقد تقدمت أسرته ببلاغ رسمي للتحقيق في واقعة مقتل البطران، ولم يتم حتى الآن الانتهاء من التحقيقات على الرغم من مرور أكثر من تسعة أشهر على مصرعه، بالإضافة إلى أنه لم يتم معاينة مكان الواقعة سوى بعد مرور فترة طويلة يستحيل معها التحقق من مدى صدق أي من الروايتين .

تقرير لجنة تقصي الحقائق حول مقتل البطران:

جاء التقرير الصادر من لجنة تقصي الحقائق برئاسة المستشار عادل قورة بأنه تم انتقال فريق التحقيق للوقوف على حقيقة ما وقع يوم ٢٩ يناير بسجن القطا الجديد، وكان القائم على حراسته القوات المسلحة ، وتأكد للجنة أن هناك حالة انفلات أمني لم يسبق لها مثيل في هذا السجن، فضلا عن عدم السيطرة الأمنية بداخله، وتراخيا مشهوداً من جانب ضباط السجن، وأخذ السجناء بالصياح مطالبين بالدخول داخل أعماق السجن، للوقوف على حقيقة إطلاق الرصاص الحى على المساجين من جانب الأبراج، مؤكداً أنهم تعرضوا لمجزرة خلفت وراءها الكثير من القتلى والجرحى.

وقد لاحظت اللجنة انتشار آثار إطلاق الرصاص الحى والخرطوش بداخل الزنازين والعنابر بشكل مكثف للغاية، الأمر الذى يضع علامات الاستفهام حول أسباب إطلاق الرصاص المتعمد على السجناء بداخل العنابر، وقد لوحظ أيضا آثار لإطلاق الرصاص الحى والخرطوش على جدران مبنى مستشفى السجن من الخارج، وعلى حوائطه بالداخل، كما رأت اللجنة كثيرا من المصابين من السجناء بالرصاص الحى، وتم توثيق الإصابات بالصور، وقد عمت حالة الفوضى لدى الحديث مع السجناء، فالكل يتسابق للإدلاء بشهادته عما حدث داخل السجن أيام الثورة.

وقال ممثل عن السجناء أنه وقعت مشادة كلامية بين أحد السجناء بعنبر التحقيق، وحارس العنبر الذى سب السجنين بأمه، ثم هرع إلى الخارج خوفا من إيذاء السجناء، وعزم المئات منهم للخروج بحجة أن الأحكام الصادرة ضدهم فاسدة ومفبركة من ضباط مباحث فاسدين، ولكن لأن السجن منيع لم يتمكن أحدا من الهرب، وقد دعا الأمر إلى استدعاء اللواء محمد البطران حتى يقوم بتهدئة الأوضاع بداخل السجن، وفور حضور البطران يوم السبت وهم يتقون فيه وينزلون على أوامره دائم ، اجتمع مع المقدم (س.ج) والسجناء لتهدئتهم وذلك بالعنبر "د"، الأشد تدمرا، وبعدها طلبه سجناء عنبر "أ"، وذهب إليهم، فإذا بهم يطلبون منه الهرب أسوة بما حدث فى سجن الفيوم، فأخبرهم بأن هناك شائعة بذلك، وصاح السجناء وكبروا مثلما يحدث فى التحرير ورددوا (الشعب يريد إسقاط النظام)، وتدخل العقيد (أ) للسيطرة على السجناء، إلا أن اللواء محمد البطران منعه، وأمره بالذهاب إلى مكتبه، وحدثت مشادة بينهما لكونه من أكثر الضباط الذين يمهتهم السجناء، نظرا لسوء معاملته لهم، وعندما

١٠/٨ شارع متحف المنيل - منيل الروضة- الدور العاشر

تليفون : ٢٣٦٣٦٨١١ (٠٢) - ٢٣٦٢٠٤٦٧ (٠٢)

فاكس : ٢٣٦٢١٦١٣ (٠٢)

EMAIL : eohr@link.com.eg

www.eohr.org

هم البطران بالخروج من بوابة السجن المطلة على حوش العنابر، خرج على أثره مجموعة كبيرة من السجناء فأمر العقيد (أ) الرائد (ج.ح) بإطلاق النار على الجميع، فسقط اللواء محمد البطران على الأرض مصاباً بطلق نارى، وقتل معه مجموعة من السجناء، وأصيب آخرون بإصابات بالغة الخطورة.

وهنا فإن تقرير لجنة تقصي الحقائق في واقعة مقتل اللواء البطران تلقي بالتهمة بشكل مباشر على القيادات الأمنية الموجودة في سجن القطا وأنها هي من أعطت أوامر بإطلاق الأعيرة النارية على البطران وبعض السجناء الذين حاولوا الفرار وتنفي التهمة بشكل جلي عن إدعاءات الشرطة بأن السجناء الذين حاولوا الهروب هو من قاموا بإطلاق الأعيرة النارية على النيران مما يلقي بالضوء على أن البطران بالفعل لقي مصرعه على أيدي قيادات من سجن القطا وليس على أيدي السجناء كما يدعون!.

شهادات بعض ضباط الشرطة العاملين في سجن القطا:

١. اللواء (ط.أ) وكيل الإدارة العامة لسجون المنطقة المركزية، والمشرف على سجن القطا:

قال "إن السجناء بدأوا في تكسير الأبواب، حيث بدأ الصباح في عنبر رقم ٤، وامتد إلى عنبر رقم ١، وبدأ يتزايد عدد الثائرين، وكانت طلباتهم هي المساواة مع من هربوا، ونظرا لقلّة عدد الضباط، بدأ جميعهم في الانسحاب نحو الأسوار، وغلق باب العنبر، وحاول بعض الضباط المحبوبين التفاوض مع السجناء، وكان منهم المقدم (س.ج) رئيس مباحث السجون، واللواء محمد البطران، وقام السجناء المتعاونين بإخراجهم من العنابر، خوفا عليهم، وكان الوضع آنذاك غير مستقر، حيث كانت جميع أبواب الزنازين مفتوحة، وأصبحت المواجهة بين ٥ آلاف سجين، وبين عدد من الضباط لا يتعدى ٥٠، وبدأ الضباط والجنود في اعتلاء الأبراج، وإطلاق الرصاص والقنابل المسيلة للدموع، لوقف الهياج، وشاهد الضباط خروج اللواء البطران و (ج) وخلفهما أكثر من ألف وخمسمائة سجين، فتم إطلاق النار على السجناء لمنعهم من الهروب، وأصيب عدد من المساجين، وتوفى البطران متأثرا بجراحة، وأن حراسة أحد الأبراج هي التي أطلقت النار على البطران"

وهنا فإن رواية اللواء (ط.أ) هي ذات الرواية التي اعتمدت عليها لجنة تقصي الحقائق، وهي تثبت بما لا يدعي أي مجالاً للشك على أن البطران لقي مصرعه على أيدي رجال الداخلية الموجودين في برج المراقبة.

٢. العميد (ع.ع) مأمور سجن القطا منذ عام 2006 حتى ٢٠ فبراير ٢٠١١

فقال أنه من الإنجاز أن يتم منع هروب ٥ آلاف سجين، وأن وفاة ٢٧ مسجوناً فقط يدل على عدم إطلاق الرصاص عشوائياً، بل كان يستهدف من يحاول الهرب من الباب الخارجى، وأن دخول البطران إلى العنابر كان اندفاعاً منه لاحتواء الموقف والتفاوض مع السجناء.

٣. المقدم (س.ج) - رئيس مباحث سجن القطا

إن حالة الهياج بدأت في عنبر «د»، بعدها طلب سجناء عنبر «ب»، أن يهربوا، ولم يتم التوصل مع السجناء لمنعهم من الهرب، وتم إبلاغ اللواء البطران أن السجناء يريدون أن يهربوا، وخرج البطران من العنبر، وخرج خلفه أكثر من ألف سجين، ولم يستطع أحد إغلاق الباب، وكان بينهم وبين بوابة السجن الخارجية مسافة لا تزيد على ٥٠ متراً، وأطلقت الأبراج الرصاص لمنع السجناء من الهرب فأصيب البعض، بينما توفى اللواء محمد البطران، وأضاف (س.ج) أنه لا صحة من تعمد إطلاق الرصاص على البطران، وأن العقيد (أ) لم يكن موجوداً حينئذ، وأن الرواية ترجع لعدم محبة السجناء للعقيد (أ) وللرائد (ج.ح)، وأرجع ثورة السجناء إلى أن

بعضهم يظن بتتحي الرئيس تسقط الأحكام، ونظرا لأن السجناء بالسجن من أهم ذو الخطورة الإجرامية، فقد كانت السيطرة عليهم صعبه جدا، خاصة أنه تم اختطاف ضابط بداخل العنبر، وتم إطلاق سراحه بأعجوبة بعد ذلك.

٤. الرائد (ج.ح) رئيس مباحث سجن التأهيل بالقطا

أكد للجنة تقصى الحقائق إنه عمل بالسجن لمدة ٤ سنوات وأن الضباط كانوا موجودين بالسجن يوم السبت نظرا لخطورته، وقد بدأ السجناء بوضع سلم يمكنهم من الصعود على السور والهرب وتم إطلاق النار في الهواء ولكنهم لم يمتثلوا وبدأوا في الهرب بالفعل، وكان لا بد من إطلاق النار عليهم لمنع الهرب، وحضر اللواء البطران وحاول مع المقدم (س) تهدئتهم وفور خروجهم خرج خلفهم المساجين في محاولة للهرب، فكان لا بد من إطلاق الرصاص عليهم فأصيب المقدم (س.ج) وتوفي اللواء البطران. وأنه لا صحة للرواية التي يتناقلها البعض بأن المأمور أصدر أوامره بإطلاق الرصاص على البطران إذ إن المأمور لم يكن موجودا.

وأضاف أنه لولا إطلاق الرصاص الحى لكان السجناء قد هربوا، وأن السجناء قد اختطفوا العميد طيبب (م.م)، وحاول أحد السجناء الاعتداء عليه ولكن الطيبب يرفض الإقرار لما تعرض له من المساجين حتى لا يذكر الإهانات التي تعرض لها.

شهادة عدد من السجناء وذويهم:

١. سعيد على عبد الهادي:

جاء في شهادته في مقطع فيديو تم نشره على بعض المواقع الالكترونية أنه في يوم السبت بعد أحداث ٢٨ يناير نزلنا كنا قاعدين عادي يوم السبت، وبعد المظاهرات اللي حصلت في الشارع نزلنا نتكلم مع الضباط نشوف اللي حصل وكنا عوزين نعرف لأن في مساجين واخده تاييده وأحكام وفي مساجين كانوا عايزين يعرفوا مصيرها أيه ومحدث معبرهم ومحدث سأل فيهم . ونزلين كلنا وقفنا تحت في الحوش، وكان واقف محمد بك رئيس المصلحة و(ع. ا) ، و (س. ج) واقفين كلنا مع بعضنا.

فا (س) بك كان بينكلم معنا، ف (ع) بك كان بينزل المساجين يمين وشمال قام محمد بك البطران مزعق فيه قالوا أنت أنت بره أنت اللي عملت كده أنت اللي مزعل المساجين منك أنت اللي عامل الهيجان ده كله. قالوا ازاي قام طالع محمد بك بأمانه وقال ل (ع) بك اطالع بره العنبر خالص واحنا كل ده كنا واقفين جوه العنبر ٤ عنابر محتجزين واحنا كنا واقفين في الجزء بتاعنا.

فمحمد بك طلع عشان يشوف المساجين اللي في العنابر الثانية حصل ايه بعد ذلك قمنا طالعين على العنبر الثاني قام سبقنا على هناك قام (ع) بك مشاور للبرج الامام اللي قدام عنبر (أ) عنبرنا قام مشاور علينا مره واحده لقينا الناس كلها بتجري ووعلى ما اعتقد الضابط اللي واقفين في البرج هناك اسمه (ج) بك واحنا مشفنش أي حاجة الا محمد بك البطران واقع جنبنا و(س. ج) بك. و(س. ج) بك واخذ طلقه في رجله وخرطوش في صدره وزمايل كثير كان حتى في واحد النا ملناش تعامل معاه باسمه على ما اعتقد الخرسا اسم الشهرة وواحد اسمه عضمه بتاع غسيل العنبر كله لا حول ولا قوة الا بالله لقيت الطلقة نافذه من نفوخه وواقع جنب مننا وكل زمايلنا الكل بيجري يمين وشمال والكل عمال بيجري يأخذ الطلقه أنا واحد من الناس الطلقة دخله من رجلي من ورا (اليسري) وطلقة من قدام – وده مكان العيار مفيش لا غيار ولا رعاية في المستشفى (دي كمامه اللوش اللي كنا لا يسنها من كتر القنابل المسليه للدموع اللي خنقتنا وموتتنا. وفي زمايلنا جالها مرض صدري تعبها منها، و" محمد بك البطران كان جاي لمصلحتنا أحنا وكان جاي يشوف أحنا عاوزين ايه وأحنا بنحب محمد بك لأنه

كان راجل طيب معانا وبيجي يشوف مصالحنا هو وس . بك . ج). أحنا لو كنا معانا سلاح كان زمنا هربنا من السجن ومكناش انصاب منا العدد دا كله.

(و.س. بك. ج) هو موجود وحلفوا اليمين اللي حلفوا ساعه لما تخرجوا وأسألوه الطلقة اللي جاياله دى منين من مساجين ولا جيهاله من البرج واحنا واقفين كلنا بس (س.بك. ج) وكام ضابط يحلفوا اليمين اللي حلفوه ساعه التخرج أن الطلقة جايلهم من المساجين ولا جايلهم من البرج. احنا لو معانا سلاح نارى كان زمنا خرجنا في الشارع ودي أرقام اهالي ناس ماتوا . ومن ضمن الأهالي اللي دماغوا مفتوحه نصين واللي واخذ طلقة في قلبه.

٢. أحمد حسن خليفة- سجين

إن السجناء شاهدوا الثورة بالتلفزيون، وشببت مشادات بينهم، وازدادت الأمور سخونة، وأطلقت إدارة السجن قنابل مسيلة للدموع، وتوفى اللواء البطران، ومنذ وفاته أصبح الضباط خارج السجن.

أما عن الوضع الداخلى للسجناء فالسجناء يقومون بالتعارك مع بعضهم البعض لتصفية خلافاتهم السابقة وكل غرفة تقوم بتدبير احتياجاتها من الطعام والشراب، وهناك أسلحة بيضاء مع السجناء وقد قتل ضباط السجن العديد من المساجين مما يصعب أن يقوموا بالإشراف على السجن، وأن من قام بنقل البطران هم السجناء أنفسهم .

٣. محمد حسن السيد- سجين

إن الضباط أطلقوا الرصاص الحى على السجناء فور تجمعهم عند الباب، ووقع قتلى وأصيب العديد بالرصاص، وقال" عن نفسى قمت بنقل ٨ جثث من زملاى الذين قتلوا فى الأحداث، وأن الوضع فى السجن سيئ للغاية، ولا توجد أغذية أو مياه أو كهرباء وهناك حالة خوف بين الضباط والسجناء"

٤. محمد عصام- سجين

إن السجناء هاجوا نتيجة المظاهرات فى الشوارع، ونظرا لوجود السجن وسط المزارع، فقد شهد السجن هجوما من الخارج، وتدخل الجيش وأصحاب المزارع لمنع اقتحام السجن، نظرا لأن الأهالي كونهم أعرابا وأعرافهم تمنع التعدى على منطقة كل منهم، ولهم مصلحة فى حماية السجن.

٥. فاطمة عبدالعزيز سليمان

إن نجلها على أحمد محمد أحمد المسجون بسجن القطا بأكتوبر أصيب بعيار نارى داخل السجن بتاريخ ٢٠١١/١/٢٩ وقد أخبرها زميلان له بذات السجن وهما كريم بهجت عبداللطيف محمد، ومحمد حسنى عبدالحليم بأنه ترك دون أى تدخل طبي لمدة تزيد على أحد عشرة ساعة بعد إصابته مما أدى لوفاته.

شهادة أسرة البطران

شهدت السيدة/ منال عباس حمزة البطران أستاذ بالمركز القومى لبحوث الإسكان والبناء، أن شقيقها اللواء محمد البطران كان رئيس مباحث قطاع السجون، وبتاريخ ٢٠١١/١/٢٧ كانت هناك ثورة من المساجين

١٠/٨ شارع متحف المنيل - منيل الروضة- الدور العاشر

تليفون : ٢٣٦٣٦٨١١ (٠٢) - ٢٣٦٢٠٤٦٧ (٠٢)

فاكس : ٢٣٦٢١٦١٣ (٠٢)

EMAIL : cohr@link.com.eg

www.cohr.org

بسجن الفيوم فتوجه إلى السجن في الساعة الثامنة مساء واستطاع السيطرة على الوضع وتهدئة المساجين حيث كان محبوبا لدى المساجين لحسن معاملته لهم.

وفي يوم السبت الموافق ٢٩ / ١ / ٢٠١١ حدثت شقيقتها تليفونيا وكان منفعلا وأخبرها بأن حبيب العادلي أحرق البلد وأن هناك ثمانية عشر قسم شرطة تم فتحها وخرج منها المساجين وأن هذا الأمر إن تكرر في السجن فستكون كارثة وأنه لن يسمح بذلك، وفي ذات اليوم توجه إلى سجن القطا للسيطرة على ثورة للمساجين هناك واستطاع السيطرة على ثلاثة عنابر وإدخال المساجين للزنزين وبقي مع مساجين العنبر الأول، وعنف الضابط (ع.١) مفتش مباحث سجن القطا لإطلاق الرصاص على المساجين وتوعده بالإحالة للتحقيق وأنه هو الذي سيحقق معه بنفسه وعندئذ أمر الأخير ضابطا آخر كان موجودا ببرج المراقبة بفناء السجن يدعى (ج.ح) بإطلاق الرصاص فأصيب شقيقها بطلقتين أودتا بحياته، وقررت أنه كان يرافقه آنذاك جنديان هما صبرى حسن، وسمير محمد عبد الستار اللذان أخبراها بواقعة وفاته، كما ردد لها ذات الرواية عدد من المساجين وذويهم إلا أن المجندين سألوا الذكر عدلا عن هذه الأقوال أمام النيابة العامة ونفيا أي معلومات لهما بشأن الوفاة.

وقررت أن واقعة وفاة شقيقها هي إحدى حلقات مسلسل منظم سعي وزير الداخلية من خلاله لإحداث انفلات أمني عن طريق تهيج المساجين ودفعهم إلى ثورة داخل السجن ثم فتح السجن لهم وإطلاقهم على المواطنين لتحقيق أهداف سياسية يسأل عنها وزير الداخلية السابق حبيب العادلي، وأن شقيقها تصدى لهذا المخطط ونجح في إعادة المساجين إلى عنابرهم وتهديتهم وبقي أمامه عنبر أخير بسجن القطا، مما دفع لتصفيته جسديا وقررت أن هناك محاولات للتضليل على ملابسات وفاة شقيقها.

شهادة أ. إيهاب ناجي - محامي البطران

أكد أ. إيهاب ناجي ممثل أسرة اللواء محمد البطران أمام القضاء وصاحب البلاغ المقدم بفتح تحقيق في واقعة مقتل اللواء البطران أنه تم تقديم البلاغ رقم ١١٠٠ لسنة ٢٠١١ ولم يتم تحريك النيابة العامة بشكل جاد في هذا البلاغ إلا في بداية شهر يوليو لعام ٢٠١١ من إستخراج جثة البطران من مقبرته بـ ٦ أكتوبر بحضور أسرته و ممثلون من مباحث الجيزة والنيابة العامة والطب الشرعي بغرض تحديد إتجاه الرصاصة ونوع الطلقة وذلك من أجل تأكيد الشهادات التي حصلت عليها الأسرة من وسائل الاعلام ومن خلال بعض المقاطع المصورة لعدد من السجناء تؤكد فيها أن إصابة البطران نتيجة طلقات صوبت من برج المراقبة الامامي المواجه للعنبر " أ " و بسلاح ميري في حين أن رواية وزارة الداخلية أن من تسبب في مقتل البطران هو أحد السجناء بالعنبر وهو أمراً عاريا من الصحة.

وأوضح ناجي أن حالة الجثة كما رآتها أسرته كانت بحالة جيدة بشكل كبير، فالرأس والجسد خاصة منطقة البطن حيث موضع الرصاصة لا زالت كما هي، كما أن شهادة ضباط السجن تؤكد أن وفاة البطران جاءت في ملابسات غامضة وأن الإنفلات وهروب السجناء جاء عقب وفاته، أما تقرير الطب الشرعي يوضح أن الرصاصة جاءت من أعلى وإذا وضعنا في الإعتبار أن الضباط هم من اعتلوا أبراج المراقبة وأن السجناء لم يكونوا هناك بات واضحا أن السجناء ليسوا لهم أي دخل بمقتل البطران

وقد تلقت لجنة تقصي الحقائق عدد من مقاطع الفيديو والتي تناولتها وسائل الاعلام ومواقع الانترنت، والتي تصور شهادات لعدد من السجناء لواقعة مقتل البطران وكانت كالتالي :

المقطع الأول: يظهر فيه أحد المساجين جالسا بأحد العنابر ويروي أنه خرج من الزنزانة لوجود صياح بين المساجين وباستطلاع الأمر تبين أن أحد المسجونين ويدعى عزيمة مقتول برصاصة في رأسه وحضر اللواء محمد

١٠/٨ شارع متحف المنيل - منيل الروضة- الدور العاشر

تليفون : ٢٣٦٣٦٨١١ (٠٢) - ٢٣٦٢٠٤٦٧ (٠٢)

فاكس : ٢٣٦٢١٦١٣ (٠٢)

EMAIL : ehr@link.com.eg

www.eohr.org

البطران وعاتب أحد ضباط السجن ويدعى (ع.ا) على قتل المساجين بالرصاص داخل العنابر وتوعده بالإحالة للمحاكمة فأشار الأخير لضابط بـرج المراقبة يدعى (ج) بإطلاق الأعيرة النارية على الموجودين مما أدى لمقتل اللواء وعدد من المسجونين وإصابة ضابط يدعى سيد جلال رئيس مباحث السجن.

المقطع الثاني : يظهر فيه عدد من المسجونين داخل أحد العنابر ويروى سجين يدعى محمد عبدالرحمن محمد وزملاؤه يتظاهرون بالسجن للمطالبة ببعض حقوقهم وأثناء وقوفهم مع اللواء محمد البطران والضابط (س.ج) رئيس مباحث السجن أطلق عليهم الرصاص ضابط من برج المراقبة يدعى جهاد بناء على تحريض من آخر يدعى (ع.ا) مما أدى لمقتل اللواء محمد البطران وسبعين مسجوناً وإصابة رئيس مباحث السجن وقرر أن ابنته أصيبت أثناء زيارتها له بقتلة مسيلة للدموع أصابت عينها كما تم إطلاق الرصاص على أهل المسجونين وأوضح أحد المصابين إصابته بطلق نارى فى فخذة اليمنى ووضع موضع الإصابة وأوضح المصور تليفونات بعض من ذوى من أطلق عليهم الرصاص.

المقطع الثالث: يروى سجين بسجن القطا يدعى سعيد على عبدالهادى مشادة نشبت بين اللواء البطران والضابط (ع.ا) دفع فيها الأول الأخير إلى خارج العنبر بالسجن وعقب ذلك أشار الضابط (ع) إلى ضابط آخر يدعى جهاد يعتلى برج مراقبة بواجهة العنبر وأطلق الرصاص وقتل اللواء البطران وأصيب الضابط (س.ج) وأصيب وقتل عدد من المساجين وقد أصيب السجين المتحدث برصاصة نافذة فى ساقه اليمنى أوضحها للتصوير كما ظهرت أرقام بعض المساجين المتوفين آنذاك.

ثالثاً : الخاتمة والتوصيات

شهدت البلاد في أعقاب ثورة الخامس والعشرين حالة من الانفلات الأمنى، وما تلى ذلك من عملية إحراق بعض أقسام الشرطة، ثم هروب العديد من السجناء من السجون المصرية، واقتحام بعض السجون راح ضحيتها عشرات القتلى وإصابة العديد، كما نتج عنها هروب عدد ٢٣٧١٠ سجين عاد منهم ١٤٧٢٧ سجيناً ويتبقى هاربا ٨٤٩٨ سجيناً وذلك ما أوضح بيان قطاع مصلحة السجون حتى بداية شهر ابريل الماضى.

وفي هذا الصدد فإن المنظمة تتقدم بحزمة من التوصيات، وذلك على النحو التالي:

- يجب على النيابة أن تحقق، وبدون تأخير، في أي أحداث حدثت داخل السجن، ويجب على النيابة أن تحقق في أي ادعاءات باقتراف ضباط السجن لأي جنائية أو جنحة، سواء تم ذلك خلال أدائهم لعملهم، أو لم يكن مرتبطاً بأدائهم لوظيفتهم، وخاصة في سجن القطا وما حدث من مقتل اللواء البطران على أيدي ضباط برج المراقبة وخاصة أن التحقيق لم ينتهي حتى الآن.
- صياغة قانون ينظم لجان تقصي الحقائق ويستهدف هذا القانون دراسة الحوادث أو الجرائم أو أوجه التقصير ذات الآثار العامة من الناحية الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية التي تقع، وتنبئ عن وجود مشكلة تجب معالجة أسبابها والحيلولة دون تكرارها مستقبلاً .
- تعديل القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم السجون واللوائح الداخلية المتصلة بذات الشأن بما يتوافق مع الدستور المصري والمواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان ومبادئ القواعد الدنيا لمعاملة السجناء، مما يكفل عدم تعرض السجناء وغيرهم من المحتجزين للتعذيب وإساءة المعاملة ، كما تضمن حقوق السجناء في التعليم والرعاية الصحية والغذاء الكافي والترريض والزيارة والاتصال بالعالم الخارجى، وبما يتماشى مع السياسة العقابية الحديثة التي تهدف إلى إعادة تأهيل السجين ودمجه مرة أخرى في المجتمع .

١٠/٨ شارع متحف المنيل - منيل الروضة- الدور العاشر

تليفون : ٢٣٦٣٦٨١١ (٠٢) - ٢٣٦٢٠٤٦٧ (٠٢)

فاكس : ٢٣٦٢١٦١٣ (٠٢)

EMAIL : eohr@link.com.eg

www.eohr.org

- تشكيل لجنة وطنية مستقلة مؤلفة من منظمات حقوق الإنسان والمجلس القومي لحقوق الإنسان تتولى التحقيق في أسباب تدهور حالة السجون في مصر والانتهاكات الجسيمة التي تحدث داخل تلك السجون، مع إعلان نتائج هذا التحقيق والوسائل التي اتبعت في إجراءه للرأي العام، على أن تخول السلطات اللازمة للوصول إلى المعلومات والبيانات التي تحتاجها و إلى كل الأشخاص الذين ترغب في الاستماع لهم.
- تبنى قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا للتدابير غير الإحتجاجية (قواعد طوكيو) والتي تتضمن مجموعة من المبادئ الأساسية لتعزيز استخدام التدابير غير الإحتجاجية، وضمانات دنيا للأشخاص الخاضعين لبدائل السجن.
- العمل على الأخذ بنظام قاضي التنفيذ وتكون مهمته الإشراف على تنفيذ الأحكام الجنائية على أن يختص أيضا بالنظر في الشكاوى والطعون والتظلمات المقدمة من السجناء الخاصة بالإجراءات التي توقع عليهم داخل السجون.
- إعادة النظر بشكل جدي في النظام العقابي المصري ذلك عن طريق العمل على إنشاء نظام عقابي جديد يتوافق مع النظم العقابية الحديثة بالمجتمعات المختلفة وتتوافق أيضا مع المواثيق الدولية المعني بحقوق الانسان بوجه عام وحقوق السجناء والمحتجزين على وجه الخصوص.